الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

14 **ذو القعدة** 1435 –9 **سبتمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	20

هيئة حقوق الإنسان

أكدوا أنه قرار "جريء" يخفف معاناة المرأة والأبناء ويحدّ من تعسف الأزواج

"سبق" تستطلع آراء "الحقوقيين" حول قرار تمكين "الحاضنة" من التصرف نيابة عن أبنائها

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/KeQo5d

ريم سليمان- سبق- جدة:
جاء قرار المجلس الأعلى للقضاء بتمكين المرأة التي صدر لها حكم شرعي بحضانة أبنائها، من التصرف نيابة عنهم أمام الجهات الرسمية، وإنهاء ما يخص "المحضون" من إجراءات فيما عدا السفر؛ بمثابة طوق نجاة للمرأة الحاضنة التي طالما عانت من تعسف وظلم الزوج. وعلى الرغم من بعض علامات الاستفهام التي طرحها الحقوقيون حول منعها من السفر مع أبنائها؛ إلا أنهم اعتبروه قراراً جريئاً يصبّ في مصلحة المرأة، ويحل الكثير من المشاكل الواقعة على الأبناء.
"سبق" تناقش حقوقيين للتعرف على ماهية القرار وهل سيُنهي معاناة المرأة الحاضنة؟
قصص واقعية
داخل هيئة حقوق الإنسان هناك الكثير والكثير من المطلقات الحاضنات، عانين كثيراً مع أبنائهن خلال الجهات الرسمية، قالت إحداهن: "لجأتُ إلى حقوق الإنسان بعد أن ضاع كل أمل في دخول أولادي المدرسة بسبب تعنّت الأب.. والقرار مثل طوق نجاة". وتابعت: "هذا القرار سيرفع عني الكثير من الهموم، ويُنهي تعسف طليقي في الأمور التي تتعلق بمصلحة أولادنا".
وقالت أخرى: اضطررت لإدخال أبنائي مدرسة خاصة؛ لعدم وجود أوراق رسمية وتهديد زوجي المستمر لي بأخذ الأبناء إذا طلبتُ أي شيء؛ مما جعلني أعمل ليل نهار حتى أوفر مصاريف مدرسة خاصة؛ مُعْربة عن أملها في سرعة تنفيذ هذا القرار مع بدء العام.
وذكرت بعض التقارير الإعلامية وجود حالات من أطفال لم يستيطعوا إجراء عمليات جراحية، بسبب تعسف الآباء ورفضهم الموافقة على إجراء العملية.
ووجدت مئات القضايا التي تحرم المرأة فيها من كل الأوراق الثبوتية الخاصة بأطفالها، وقرار المجلس الأعلى للقضاء سوف يحل ويخفف الكثير من الأمور التي تتعلق بالمرأة.
الأولى إلزام الزوج
اعتبر المستشار القانوني عمر الخولي أن قرار تمكين المرأة -التي صدر لها حكم شرعي بحضانة أولادها- من التصرف نيابة عنهم أمام الجهات الرسمية فيما عدا السفر، هو قرار إيجابي؛ بَيْد أنه يرى أنه من الأولى عِوَضاً عن إسناد عبء تعامل الزوجة مع الجهات الرسمية، أن يُقِرّ بإلزام الزوج باستخراج الأوراق الرسمية وتسليمها للزوجة جاهزة؛ على أن يسند إلى قاضي التنفيذ متابعته وإلزامه باستخراج الأوراق. وتساءل: لماذا لا يتحمل الأب أمور أبنائه؟ وقال: "على الرغم من كونها خطوة للأمام؛ إلا أن الأم سيقع عليها معاناة التعامل داخل الجهات الرسمية"، وعن الاستفادة التي سوف تحصل للحاضنة جراء هذا القرار، قال الخولي: "كنا نتلقى عدداً كبيراً من الشكاوى من مطلقات يتعنت أزواجهن في تسليم الأوراق الخاصة بالأبناء، وترفض الجهات الرسمية التعامل معها؛ مما أضر بمصلحة العديد منهم، وخاصة في الأمور

المدرسية؛ معرباً عن أسفه لوجود أعداد ليست بالقليلة تأثرت نتيجة لعناد الأب مع الأم والضحية هم الأبناء؛ إلا أنه الآن سيصبح من السهل تعامل المرأة مع الجهات الرسمية؛ برغم تحفظي على ذلك".

وبخصوص التوجية الخاص بكون القضايا الأسرية لا تتعدى الجلسة الواحدة أو أسبوعاً بالكثير؛ فأعتبرها أمراً جيداً إذا صدق القضاة في ذلك، وعن أسباب تأخير النظر في القضايا، أجاب المستشار قائلاً: "يعتقد الكثير من القضاة أن تأخير النظر في القضية بحجة الإصلاح بين الزوجين؛ إلا أن هناك الكثير من الأزواج يستغلون الأمر للإضرار بالزوجة".

تخفيف المعاناة

في حين أوضحت الناشطة الحقوقية وعضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، أن القرار سوف يُنهي بعض من معاناة المرأة ولم يقضِ عليها؛ معللة ذلك بكونه لم يعطها الحق في التنقل بأولادها والسفر بهم حتى مع أهلها أو للدراسة، وقالت: "هذا امتهان للمرأة؛ فهناك الكثير من النساء الحاضنات تأتي إليهن مِنَح دراسية ويُحرمون منها بسبب الحضانة".

وأضافت قائلة: "كنت أتمنى أن يتضمن القرار دمج صك الحضانة بصك النفقة؛ توفيراً لوقت القضاة، وتخفيفاً من الجهد على المرأة"؛ موضحة أن العُرف يستدعي ألا ترفع المرأة قضيتين في آن واحد؛ حيث تبدأ برفع دعوى الحضانة، ثم دعوى النفقة؛ مما يضيع كثيراً من الوقت. وتساءلت زين العابدين: "لماذا لا يعطى للمرأة في حالة حضانة الأب حق زيارة أطفالها لها في البلد التي تقيم فيه؟ فهناك الكثير من المطلقات خارج المملكة يعانين من ذلك بسبب أن النظام يطالب المرأة أن تأتي إلى الأب لترى أبناءها؛ مما يجعل الكثير من المطلقين ينكلون بمطلقاتهم".

إنهاء تعسف الأزواج

وتحدثت الحقوقية فريال كنج لـ"سبق"، وقالت: "القرار يصب في الدرجة الأولى في مصلحة المحضون والحاضن، وإنهاء لتعسف الأزواج"؛ واصفة إياه بالجريء والصريح، وقالت: "هناك الكثير من القضايا يُحرم فيها الأبناء من كل حقوقهم بسبب تعسف الآباء"؛ متفقة مع زين العابدين في ضرورة أن يُسمح للمرأة بالتنقل مع أولادها خلال فترة الحضانة داخل وخارج المملكة؛ متسائلة: هل من المعقول أن تترك المرأة طفلها إذا طلبت الدراسة أو إذا سافرت لقضاء عمليه وخلافه؟

وقالت: "مع الأسف، ثبت لوزارة العدل وجود حالات فيها إهدار لحق المحضون؛ مما جعلها تُصدر هذا القرار، وطالبت "كنج" بمعاقبة أي أب يأخذ المحضون من حاضنه غصباً، حتى يكون عبرة لغيره من الرجال الذين يضرون بأبنائهم".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• العمل" تحدد 28 قراراً تنظم المرحلة الـ3 لتأنيث محال المستلزمات النسائية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://alhayat.com/Articles/4517436/-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84--%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AF-28-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80-3-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%86%D9%8A%D8%AB-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9

الرياض – سعد الأسمري

علمت «الحياة» أن مسودة المرحلة الثالثة لتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية التي ستنطلق مطلع العام الهجري المقبل تتضمن 28 قراراً، وتكمل ما ورد في المرحلتين الأولى والثانية، إذ تشمل المرحلة الثالثة تأنيث محال العطورات النسائية، ومستلزمات رعاية الأمومة، والجلابيات، والأحذية والحقائب، والجوارب والملابس والأقمشة النسائية.

وتضمنت المرحلة الأولى لتأنيث المحال النسائية تأنيث محال بيع الملابس النسائية الداخلية وأدوات التجميل، والمرحلة الثانية محال بيع فساتين السهرة وفساتين العرائس والعباءات النسائية والإكسسوارات.

وبحسب المسودة التي أعدتها وزارة العمل للمرحلة الثالثة لتأنيث المحال النسائية، فإن أهم بنودها «أن القرار يشمل المحال أو أقسام المحال التي تبيع العطورات النسائية والجلابيات والأحذية والحقائب والجوارب النسائية والملابس النسائية والأقمشة النسائية ومستلزمات رعاية الأمومة (لا تشمل ملابس الأطفال)».

وتطبق المرحلة الثالثة على المحال في المراكز التجارية النسائية المغلقة أو المراكز التجارية المفتوحة أو المحال القائمة بذاتها والتي تقع خارج المراكز المغلقة أو المراكز التجارية المفتوحة والموجودة في الشوارع والطرق الرئيسة والتي يقل إجمالي عدد العاملين فيها عن خمسة عاملين. وتوضح المسودة «أنه يقصد بالمحال المتخصصة المحال التي تختص في بيع نوع واحد من المستلزمات النسائية، ويقصد بالأكشاك التجارية المحال الصغيرة المبنية من الخشب أو الألومنيوم والمعدة لبيع المستلزمات النسائية في المراكز التجارية المغلقة وعليها حراسة أمنية عامة، والتي يقصر العمل فيها على المرأة السعودية، ولا يتطلب توظيف وعمل النساء السعوديات فيها الحصول على تصريح مسبق من وزارة العمل أو من أية جهة أخرى». وأكدت أنه «يجب على محال وأكشاك بيع المستلزمات النسائية القائمة تعديل أوضاعها بما يتوافق مع أحكام هذا القرار وأحكام القرارين الأساسيين».

وأكدت قرارات هذه المرحلة ضرورة توفير صاحب العمل مقاعد للعاملات السعوديات للجلوس عليها داخل تلك المحال، وتوفير محل لأداء الصلاة والاستراحة ما لم يكن هناك مكان مناسب لا يبعد أكثر من 50 متراً عن المحل، إضافة إلى أنه يمكن توظيف السعوديات في هذه المحال قبل تواريخ الجدول الزمني المحدد ببداية العام الهجري 1436هـ إذا استوفت الشروط الواردة في هذا القرار والقرارين الأساسيين».

وحضرت القرارات تشغيل العاملات السعوديات قبل الساعة التاسعة صباحاً وبعد الساعة الـ11 ليلاً، إضافة إلى ضرورة الاحتفاظ بسجل للعاملات السعوديات داخل المجمع، وتحديد اسم مشرفة أو مديرة للمحل».

وشملت القرارات عدداً من العقوبات التي كان من أهمها «أنه في حال عدم التزام وتنفيذ قرارات هذه المرحلة سيتم معاملة تلك المنشآت ضمن النطاق الأحمر الوارد ببرنامج نطاقات، إضافة إلى إيقاف كل خدمات وزارة العمل عن المنشأة التابع لها المحل».
كما يحظر القرار تشغيل عاملات وافدات في المحال المحددة في هذا القرار والقرارين الأساسيين، ومن يخالف ذلك سيطبق عليه غرامة مالية لا تقل عن 3 آلاف ريال ولا تتجاوز 10 آلاف ريال عن كل عاملة وافدة، إضافة إلى الجزاءات الواردة في قرار مجلس الوزراء، ومنها الحرمان من الاستقدام ومن تجديد الإقامات ومن نقل الخدمات.
وحذّرت القرارات من أن أية عاملة سعودية تقوم بالتسجيل في وظيفة وهمية لدى أية منشأة فإنه سيتم حرمانها من دعم صندوق الموارد البشرية مدة لا تقل عن ثلاثة أعوام للمخالفة الأولى وخمسة أعوام للمخالفة للثانية. وأكدت المسودة أنه سيتم مراجعة قرارات المرحلة الثالثة بشكل دوري وتحديثها كلما اقتضت الحاجة وفق مستجدات سوق العمل.

الحياة
AL HAYAT

مجلس الوزراء يؤكد الموقف العربي الحازم تجاه التنظيمات الإرهابية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
أكد مجلس الوزراء الموقف العربي الحازم باتخاذ التدابير اللازمة لصيانة الأمن العربي والتصدي لجميع التنظيمات الإرهابية والمتطرفة بما فيها ما يسمى تنظيم "داعش" ومكافحة امتداداته وأنشطته الإرهابية المتطرفة في المنطقة، واتخاذ ما يلزم من تدابير عاجلة على المستوى الوطني ومن خلال العمل العربي الجماعي وعلى جميع المستويات السياسية والأمنية والدفاعية والقضائية والإعلامية والفكرية والعمل على تجفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله ومعالجة الأسباب والظروف التي أدت إلى تفشي هذه الظاهرة.
واطلع مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها، بعد ظهر اليوم (الإثنين)، في قصر السلام بجدة برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود على نتائج مباحثات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، منوهاً بعمق العلاقات بين البلدين الشقيقين وحرصهما على تعزيزها بما يخدم مصالح البلدين والشعبين في جميع المجالات، كما أحاط المجلس علماً بفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه خادم الحرمين الشريفين من رئيس جمهورية تشاد الرئيس إدريس ديبي.
ورفع مجلس الوزراء شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على ما يوليه من اهتمام بأمن واستقرار المملكة، مؤكداً أن افتتاحه مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لأمن الحدود - المرحلة الأولى - يجسد هذا الاهتمام ودعمه لجميع القطاعات وتطويرها بأحدث التقنيات من أجل تكثيف الجهود لخدمة وحماية الوطن.
ثم أطلع ولي العهد المجلس على نتائج زيارته لجمهورية فرنسا، والتي جاءت في إطار تعزيز وتطوير العلاقات الوثيقة بين البلدين، والتي تشهد تطوراً متنامياً، إذ أعرب ولي العهد عن تقدير خادم الحرمين الشريفين لما وجده والوفد المرافق من الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ودولة رئيس الوزراء مانويل فالس والمسؤولين في فرنسا، من حرص على تطوير أوجه التعاون وتعزيز مستوى التنسيق بين البلدين تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.
ونوه المجلس بالبيان المشترك الصادر في ختام زيارة ولي العهد لفرنسا الذي جاء انطلاقاً من أواصر الصداقة والتعاون الوثيق بين المملكة وفرنسا، وأكد على متانة العلاقات المتميزة وتطورها في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية والتعليمية والثقافية، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين، كما عبر عن موقف البلدين تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

وبين أن المجلس استعرض بعد ذلك، جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث في المنطقة والعالم، مشدداً على البيان الصادر عن اجتماعات الدورة الثانية والأربعين بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية حول مختلف البنود المتعلقة بقضايا العمل العربي المشترك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتأكيده على الموقف العربي الحازم باتخاذ التدابير اللازمة لصيانة الأمن العربي والتصدي لجميع التنظيمات الإرهابية والمتطرفة بما فيها ما يسمى تنظيم "داعش" ومكافحة امتداداته وأنشطته الإرهابية المتطرفة في المنطقة واتخاذ ما يلزم من تدابير عاجلة على المستوى الوطني ومن خلال العمل العربي الجماعي وعلى جميع المستويات السياسية والأمنية والدفاعية والقضائية والإعلامية والفكرية والعمل على تجفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله ومعالجة الأسباب والظروف التي أدت إلى تفشي هذه الظاهرة.

كما أعرب مجلس الوزراء عن إدانة المملكة لمصادرة إسرائيل أربعمائة هكتار من الأراضي الفلسطينية تابعة لخمس قرى فلسطينية بهدف إقامة مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، وعد ذلك انتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية، وتواصلاً للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وأراضيه ومقدساته، مناشداً المجتمع الدولي اتخاذ موقف حازم تجاه استمرار الاعتداءات الإسرائيلية وانتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني.

وفي الشأن المحلي، قدر مجلس الوزراء قيام الجهات الأمنية المتخصصة بعمليات أمنية نتج عنها إلقاء القبض على 88 متورطاً اكتفاء لشرهم وتعطيلاً لمخططاتهم التي كانوا على وشك البدء بتنفيذها في الداخل والخارج، معرباً عن شكره أيضاً لوعي أبناء المجتمع للخطر الذي تمثله هذه الفئة الضالة وما بدر من المواطنين والمقيمين من تعاون مع قوات الأمن ساعد على إنجاز مهمتهم بنجاح دون حدوث إصابات وتلفيات.

وبناءً على التوجيه السامي اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 13 / 11 / 1435هـ على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع جانب البيرو في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية البيرو والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (57 / 34) وتاريخ 29 / 6 / 1435هـ ، وافق مجلس الوزراء على اتفاقية بشأن النقل الجوي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأميركية، الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ 18 / 7 / 1434هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح هذه الاتفاقية:

1 - يَمنح كل من الطرفين للطرف الآخر حق الطيران عبر إقليمه بدون الهبوط على أراضيه، وحق التوقف في إقليمه لغير أغراض الحركة، وحق ممارسة النقل.

2 - يقدم الطرفان لبعضهما البعض - عند الطلب - المساعدات الضرورية كافة لمنع وقوع أعمال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ولمنع وقوع أي أعمال أخرى غير قانونية ضد سلامة هذه الطائرات وركابها وملاحيها وضد المطارات ومنشآت الملاحة الجوية.

+ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الإيطالي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الآثار والمتاحف والتراث العمراني بين الهيئة العامة للسياحة والآثار في المملكة العربية السعودية وبلدية روما عاصمة جمهورية إيطاليا والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته (الثالثة والثلاثين) التي عقدت في البحرين يومي 12 و 13 / 2 / 1434هـ، القاضي باعتماد الدليل الاسترشادي لمعايير تطوير المرافق الخدمية على الطرق السريعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة استرشادية.

خامساً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (58 / 35) وتاريخ 6 / 7 / 1435هـ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الاجتماعية والصحة في جمهورية فرنسا، الموقع عليها في مدينة الرياض يوم الأحد 26 / 2 / 1435هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح هذه المذكرة:

- يشجع الطرفان التعاون في المجالات الصحية ، منها ما يلي :

1 - مجال برنامج الطبيب الزائر ، وتنظيم دورات تدريبية فنية (لكوادر) وزارة الصحة ، والتعاون في مجال مكافحة وعلاج الأمراض المعدية وغير المعدية والمستجدة.

2 - تيسير استقبال وعلاج المرضى السعوديين من قبل المؤسسات الطبية الفرنسية.
3 - تبادل الخبرات والمعلومات ونتائج البحوث في المجالات الصحية.
سادساً: وافق مجلس الوزراء على تجديد عضوية اللواء مهندس عبدالله بن عبدالكريم المرزوقي، والدكتور غازي بن محفوظ فلمبان، من المتقاعدين ذوي الخبرة ، في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد لمدة ثلاث سنوات بدءاً من تاريخ 21 / 9 / 1435هـ.
سابعاً: وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي (1433 / 1434هـ) .
واطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والصندوق السعودي للتنمية، ومؤسسة البريد السعودي ، للعام المالي (1433 / 1434هـ) ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.
هذا ، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى خادم الحرمين الشريفين ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه.

عضو يشدد على تقييم مراحل تأنيث محلات مستلزمات النساء وآخر بتفعيل اتفاقيات الاستقدام

الشورى: مطالبات بمساءلة "العمل" عن ارتفاع الوافدين.. وزيادة العاطلين إلى 622 ألفاً في عام..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/974392

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
في ثلاث مداخلات من سبع فقط سمح بها رئيس مجلس الشورى أمس الاثنين على تقرير وزارة العمل السنوي للعام المالي 341435، تعددت مطالب الأعضاء المداخلين على مايخص تأنيث المحلات التي تبيع المستلزمات النسائية فالدكتور عبدالله العتيبي نبه على أهمية تقييم المرحلة الأولى وكذلك الثانية في هذا البرنامج وتساءل عن مدى نجاح المرحلتين خاصة وأن الثالثة ستبدأ مطلع السنة الهجرية المقبلة والتي ستكون بآليات جديدة واشتراطات إضافية وتوسع في الأنشطة التجارية التي ستمثلها هذه المرحلة.
توصية بإلزام الشركات التي تساهم فيها الدولة وتميزها بالتوظيف المباشر للسعوديين
وقال العتيبي «لم أجد في هذا تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية أو حتي تقرير وزارة العمل أي إشارة إلى مدى نجاح أو بالأصح تقييم شامل للمرحلتين السابقتين ومدى تحقيق الوزارة للأهداف التي رسمتها لنجاح هذا البرنامج وذكر للمعوقات والصعوبات التي واجهة التطبيق، خاصة في ظل ما ذكره العديد من التجار في كونهم تكبدوا خسائر كبيرة تم تقديرها من قبلهم بحوالي 800 مليون ريال وأن 25% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة قد خرجت من السوق لأن البرنامج لا يفرق بين الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة التي تتأثر كثيراً بزيادة التكلفة عليهم من رواتب للعاملات والإيجارات ورسوم العمالة وغيرها.
د. آل مشيط تطالب بالتوسع بفتح مكاتب العمل النسائية ود. حياة تؤكد بأن خطط التنمية والتوظيف تعاني الإهمال

واقترح العتيبي على لجنة الإدارة تقدير اعتراض بعض التجار بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة أنهم لم يعترضو على البرنامج إنما على آلية وفترة التطبيق والتي من الممكن حلها في أن تكون أكثر مرونة عما هي عليه الآن، ومناقشة الاعتراض مع الوزارة للوصول إلى حلول تجعل الاستفادة من هذا البرنامج كبيرة وتحقق أهدفها المنشودة، وأكد بأن التقييم الشامل للمرحلتين الأولى والثانية والأخذ بالاعتبار رأي الجهات ذا العلاقة سيعطي الوزارة مؤشرات تساهم أن شاء الله في إنجاح المرحلة الثالثة لهذا البرنامج وإزالة العقبات التي تواجه العاملات في هذه المحلات كالمواصلات ودوام الفترتين وغير ذلك.

لجنة الموارد تطالب بسرعة إنشاء ملحقيات عمالية واستمرار تصحيح أوضاع العمالة

أما الدكتور ابراهيم أبوعباة فطلب من لجنة الشورى المختصة بمتابعة تقارير العمل الإفادة من الوزارة بأسباب ارتفاع معدل البطالة بين الجنسين وقال بأن على الوزارة ازالة كل العوائق الخاصة بعمل المرأة لتعمل في بيئة مناسبة لها خاصة نحن في مجتمع محافظ وليس منفتح، ونبه إلى الفتور والتراخي الذي أتى عقب الحملات التصحيحية بشان العمالة الوافدة بعد فترة من انطلاقها مشدد على أهمية استمرارها وعدم توقفها منعا لعودة العمالة السائبة، وأشار إلى هروب 60 الف عامل من الخدم والسائقين خلال هذا العام فقط من اصحاب العمل.

من جهتها شكرت الدكتورة منى آل مشيط لوزارة العمل جهودها الحثيثة في اتاحت الفرصة لإعداد كبيرة من شباب وشابات الوطن للدخول لسوق العمل في القطاع الخاص من خلال توفير البيئة المحفزة والجاذبة للشباب السعودي وقالت بأن ذلك نتج عنه زيادة أعداد السعوديين العاملين في القطاع الخاص بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة، حيث تم توظيف 560،539 سعوديا في منشآت القطاع الخاص في عام 1434ه منهم 256646 موظفة سعودية بنسبة 51٪ من إجمال الموظفين في العام الماضي فقط.

وأشارت آل مشيط إلى محدودية مكاتب العمل النسائية التي هي بعدد أصابع اليد الواحدة مقابل 39مكتب و 36 فرعا رجالية وقالت بان ذلك يؤثر سلبا على التوسع في إيجاد فرص عمل للمرأة وهذا يستدعي ان تسارع وزارة العمل بافتتاح مكاتب نسائية في جميع المناطق وفروعا لها في المحافظات الكبرى.

وتابعت آل مشيط بزيادة الحاجة إلى دعم وزارة العمل لتنصف المرأة في القطاع الخاص من حيث قلة الراتب و عدد ساعات العمل وتطبيق فترة دوام واحدة كما هو معمول به في قطاع البنوك وإعداد البيئة المناسبة لاستقطاب تلك الأعداد، وإجازة الأمومة والمواصلات وتفعيل مراكز ضيافات الأطفال لدعم من لديهن أطفال رضع من جهة ولفتح فرص وظيفية أخرى للنساء للعمل في تلك المراكز، واكدت بان كل ذلك سيكون حافزاً قوياً للإقبال على هذه الوظائف وتقليص الغياب والتسرب الذي يعاني منه القطاع الخاص.

وفي مداخلة لرئيس لجنة النقل والاتصالات طالب الدكتور سعدون السعدون وزارة العمل بإلزام الشركات الوطنية الكبيرة التي تساهم فيها الدولة او تمنحها بعض الامتيازات مثل أرامكو وسابك باحتواء السعوديين بالتوظيف المباشر لهم وعدم تحويل أعمالها إلى شركات أو مؤسسات مساندة تستعين بالأيدي العاملة الأجنبية بدلاً عن توظيف الكفاءات السعودية الكبيرة، مشيراً إلى أن تقليص عدد الوظائف في الشركات الوطنية الكبرى وإسناد الأعمال إلى مقاولين ومؤسسات صغيرة يحبط جهود السعودة النوعية.

د. سلطان السلطان يطلع على أحد البنود ود. سعيد الشيخ يتابع مناقشته

ولفت العضو أحمد الحكمي النظر إلى أن أعداد الوافدين ارتفعت 12% عن العام الماضي، كما زاد عدد العاطلين عن العمل بنسبة 3.3% عن العام الماضي إلى قرابة 622 ألف، مطالباً وزارة العمل بإيضاح سبب هذه الارتفاعات، وأشاد ببرامج العمل عن بعد والعمل الجزئي والأسر المنتجة مطالباً وزارة العمل بتفعيل هذه البرامج نظراً لما تحققه من فرص عمل متنوعة تناسب تنوع الأيدي العاملة وظروفها.

من جانبها أكدت عضو مجلس الشورى حياة سندي على الربط بين وزارات العمل والتعليم العالي والتربية والتعليم والمالية في مجال توفير وظائف للشباب السعودي ومعرفة حجم وقدرة سوق العمل على القدرة في الاستيعاب، ورأت بأن خطط التنمية والتوظيف تعاني الاهمال ويجب وضع استراتيجية واضحة بين الجهات الحكومية مطالبة وزارة العمل بتوسع في خط العمل الحر المرأة كونه يقضي على البطالة.

إقرار ربط مدينة ينبع بمشروع الجسر البري وإعادة هيكلة قطاع النقل بالخطوط الحديدية

واستغرب الدكتور عطا الله أبوالحسن تفاقم مشاكل ندرة العمالة المنزلية وشكوى الكثير من العوائل على الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات مع العديد من الدول المصدرة للعمالة المنزلية مثل الفلبين والهند وسيرلانكا مشيراً إلى أن الوزارة مطالبة بإيضاح موقفها من عدم تفعيل هذه الاتفاقيات وقال بان عيها التحرك نحو حل الصعوبات التي تمنع تفعيلها، ودعا إلى تفعيل قرارات عمل المرأة عن بعد وقال بان ذلك يحل الكثير من المشاكل التي تعيق عملها.

وناقش المجلس أمس توصيات لجنة الإدارة على تقرير وزارة العمل التي تطالب بتكوين لجنة من الجهات ذات العلاقة للتنسيق والإشراف على استراتيجية التوظيف السعودية وتوفير الدعم اللازم لتنفيذها، وأيضاً التنسيق مع الجهات المعنية لإعداد دليل موحد للأنشطة الاقتصادية والمهن المرتبطة بها، والإسراع في إنشاء ملحقيات عمالية في ممثليات المملكة في الدول التي تستقدم منها عمالاً أكثر، والتأكيد على أهمية استمرار جهود الوزارة بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة المخالفة لأنظمة الإقامة والعمل.

وفي شأن التوصيات التي صوت عليها المجلس أمس أقر الشورى إعادة هيكلة قطاع النقل بالخطوط الحديدية، بما يحقق توحيد مرجعيته لوزارة النقل، وربط مدينة ينبع بمشروع الجسر البري، كما شدد في قراره على ضرورة توفير التمويل اللازم للمؤسسة لتنفيذ مشروعاتها الحالية والجديدة، واستقطاب الكفاءات الفنية والهندسية، لتمكينها من تطوير وتحسين خدماتها، وبما يكفل أعلى مستوى للسلامة والجودة، كما وافق المجلس على مقترح مشروع «نظام عقد الاتفاقيات الدولية في المملكة « المقدم من الدكتور صدقة فاضل، ويهدف إلى إعطاء رأي مجلس الشورى أهمية في الاتفاقيات الدولية التي تعرض عليه وأن يتضمن نظام عقد الاتفاقيات الدولية في المملكة نصاً صريحاً وواضحاً يجعل الإجراءات المتخذة في المرحلة التالية للتوقيع أساسية.

وكان الشورى قد ختم جلسة أمس بمناقشة التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي 341435، وتوصيات اللجنة التي أكدت على قرار المجلس السابق الذي يطالب بدعم دارة الملك عبدالعزيز باعتماد المبالغ اللازمة التي تمكنها من إكمال مشروعاتها وأنشطتها في المجالات المختلفة، وطالبت الدارة بوضع برنامج زمني لتملك المقرات التابعة لها في المناطق الأخرى للتخلص من المباني المستأجرة.

وبعد عرض التقرير والتوصيات للنقاش رأت إحدى العضوات أن الدارة لم تبذل جهداً كافياً للتعريف بما تملكه من وثائق وطنية، وتيسير الوصول إليها، مطالبة الدارة بالتركيز على انجاز موسوعة علمية جامعة للمملكة بدلاً من توزيع جهودها المالية والعلمية على موسوعات علمية منوعة.

ولاحظ عضو آخر أن الدارة لم تهتم بتوثيق التاريخ العسكري والأمني والزراعي والتجاري للمملكة، وأن التقرير لم يتضمن جهودها في تنمية مداخيلها المالية من خلال الهبات والتبرعات والأوقاف، كما لم يتضمن معلومات عن جهود تأهيل وتدريب الكوادر البشرية العاملة فيها.

وانتقد أحد الأعضاء ضعف التحقيقات العلمية الصادرة عن الدارة مطالباً الدارة بالدخول في شراكات علمية مع أقسام التاريخ والآثار لتجويد التحقيقات العلمية والبحوث الصادرة عنها.

كما انتقد عضو آخر التداخل بين عمل الدارة وبعض الجهات العلمية الأخرى قائلاً أن هذا التقاطع في مجالات العمل يت

د. عبدالله آل الشيخ مترئساً الجلسة الثانية والخمسين

طلب إيجاد مجلس تنسيقي يشرف على جميع هذه النشاطات ويضمن التنسيق بين المؤسسات المشتغلة بالبحث والتوثيق.

خلال ورشة عمل • دور القطاع الهندسي في حماية النزاهة ومكافحة الفساد"

• نزاهة" تؤكد: المشاريع الخدمية والحكومية أكثر المجالات فساداً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/974314

الرياض - أسمهان الغامدي

11

كشف نائب رئيس الهيئة الوطنية لحماية النزاهة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر أن أكثر المجالات اتصافاً بالإهمال، أو سوء التنفيذ، أو التأخير في التنفيذ، مما يمكن اعتباره داخلاً في مفهوم الفساد، هو مجال المشاريع الحكومية، والخدمات المباشرة للمواطنين، تخطيطاً، وتصميماً، وإشرافاً، وتنفيذاً، وتشغيلاً، كما أظهرت المؤشرات الأولية للهيئة أن كل جانب من هذه الجوانب يعتريه ما يعتريه من الإهمال والتجاوزات والمخالفات، وسوء التنفيذ، وأن هذه الممارسات قد أثرت تأثيراً سلبياً على وضع المشاريع الحكومية من عدة أوجه، ووجدت الهيئة أن أكثر الأسباب التي يشكو منها الوضع هي عدم الحرص على التخطيط الجيد، والتصميم وإعداد المواصفات والمخططات ومحيط العمل، وجداول كميات المشروع، وعدم الاهتمام بموضوع الإشراف، واختيار المكتب الهندسي المؤهل في مجال طبيعة المشروع، إلى جانب عدم التأكد من قدرة المكتب الاستشاري الفنية للإشراف على المشروع، وعدم انشغاله بالإشراف على عدد من المشاريع تفوق قدرته.

نائب رئيس مجلس الغرف: القطاع الهندسي يعاني.. وبحاجة إلى تطوير الأنظمة الإدارية والمالية والرقابية

رئيس مجلس إدارة هيئة المهندسين: المكاتب الاستشارية الهندسية أمنت العقوبة فأساءت الأدب

جاء هذا خلال كلمته التي ألقاها نيابة عن رئيس الهيئة محمد الشريف ورشة عمل «دور القطاع الهندسي في حماية النزاهة ومكافحة الفساد»، والتي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، بالمشاركة مع الهيئة السعودية للمهندسين، في مدينة الرياض، بحضور أكثر من 107 مشاركين من ذوي الاختصاص في مجال القطاع الهندسي من الهيئة السعودية للمهندسين، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، ومجلس الغرف السعودية.

وزاد العبدالقادر، أنه لشعور «الهيئة»، بأهمية دور المهندسين والمكاتب الهندسية الإشرافية في تنفيذ المشاريع الحكومية، ومدى دقة مخططاتها ومواصفاتها، ودورهم في متابعة أعمال المقاولين، والتأكد من تنفيذ المشاريع وفق العقود والمواصفات المتفق عليها، خلال مدد العقود، فقد رأت الدعوة إلى ورشة العمل هذه لإطلاعكم على الواقع، والاستعانة بآرائكم وتجاربكم في إلقاء المزيد من الضوء على هذه الجوانب، والتعرف على ما يعتريه من سلبيات وأسبابها، وتبادل الرأي حول كيفية تلافيها، للوصول إلى تطوير دور القطاع الهندسي، وتأكيد أهميته وتفعيله، لتحسين مستوى تنفيذ المشاريع الحكومية.

من جهته، أقر نائب رئيس مجلس الغرف السعودية صالح العفالق بأن القطاع الهندسي بمكوناته الأساسية التي تتمثل في أصحاب المشاريع، والمهندسين، والمقاولين، ومكاتب الاستشارات الهندسية، والعمالة الفنية يعاني مشكلات أساسية، ويظهر ذلك في قلة كفاءة وتعثر المشاريع، أو تأخر إنجازها، أو تكرار التعديل والتغيير في المشروع أثناء التصميم أو التنفيذ.

ورأى أن القطاع يحتاج إلى تطوير الأنظمة الرقابية والإدارية والمالية التي تسير هذه المنظومة، والتركيز بشكل أساسي على تطبيق الجودة في القطاع الهندسي، وتجاهل هذه المعايير سيضعف الكفاءة والأهداف الأساسية من إنشاء المشاريع.

وزاد أن جهود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحدها لم تعد كافية، وأن الحاجة باتت ضرورية إلى مشاركة وتعاون جميع فئات المجتمع، وجميع القطاعات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقضاء على هذه الظاهرة، ويمثل تنظيم هذه الورشة نموذجاً لهذا التعاون الذي يعكس اهتمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتوعية بمخاطر الفساد، والإطلاع بدورها في ترجمة مضمون الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتعزيز السلوك الأخلاقي، وتنمية الشعور بالمواطنة، والتوعية بأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة. ويعكس كذلك اهتمام الهيئة السعودية للمهندسين بهذا التوجه، واهتمامها بتسخير إمكانياتها المهنية والاستشارية والفنية والإدارية لمكافحة الفساد

وأشار العفالق أنه يجب ألا ننسى في جانب آخر اهتمام مجلس الغرف السعودية كممثل للقطاع الخاص ومبادرته الطيبة في تنظيم بعض الفعاليات حول مكافحة الفساد، ومساهمته الفاعلة في نشر الوعي بين مؤسسات القطاع الخاص بأهمية مكافحة الفساد، وتعزيز هذا السلوك، وما من شك في أن مثل هذه اللقاءات من شأنها مد الجسور وبناء قنوات التواصل والتعاون بين الهيئة وشركائها من المواطنين ومؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص

كما أن التأثير السلبي لظاهرة الفساد لم يعد قاصراً على المؤسسات والشركات المتضررة اقتصادياً فقط، بل تعداه ليؤثر على حياة المواطن، وعلى الاقتصاد الوطني ككل، ولا نستطيع أن نتجاهل تأثيره السلبي على الحس الوطني والرغبة في الإبداع والابتكار في ظل غياب الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية، وضعف حماية النزاهة.

بينما أكد رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين المهندس حمد ناصر الشقاوي، أن هناك تعثراً لعدد كبير من المشاريع، ولكي نعرف المسببات يجب أن نعي حقيقة مهمة جدا بأن الجوانب الرئيسية التي تساهم في نجاح أو فشل مشروع ما تتمثل في المحاور الثلاثة الرئيسية للمشروع وهم المالك والاستشاري والمقاول، ويطلق عليهم أضلاع مثلث المشروع، فلكل ضلع دور رئيس في نجاح المشروع أو فشلة والعلاقة هنا تعتمد على بعضها البعض بين الأطراف الثلاثة، أن أي خلل في أداء أي ضلع يؤدي إلى فشل أو تعثر المشروع حتى لو كان أداء الضلعين الآخرين جيد.

وأبان أن هناك مكاتب استشارية هندسية تسعر المشاريع الواردة إليها بأقل من قيمة تكلفتها لكي تفوز بالمشروع وهي على يقين تام بأن ذلك السعر لا يمكن له أن يكفي لتقديم منتج هندسي متكامل ولكن ليقينه التام انه لن يجد من يحاسبه على ما سيقدمه سواء كان ذلك المنتج الهندسي مكتملا أم لا، وهنا يكمن أول الخلل في ضلع من أضلاع المشروع، كذلك المالك، مجرد قبوله بأقل الأسعار من الاستشاري ارتضى لنفسه أن يقبل منتج هندسي يعلم يقينا انه لن يكون مكتملا ولا يوجد لديه من يراجع ذلك المنتج لكي يتأكد من جودته وهنا نتحدث عن مهندس على درجة عالية من الخبرة المهنية والتدريب ومقدر تقديرا ماديا عادلاً ويطلق عليه هنا ممثل المالك، وهنا يكمن الخلل في الضلع الثاني من أضلاع المشروع، وأخيرا وليس آخرا المقاول الذي يقوم بتسعير مشروع وهو يدرك يقينا أن المشروع غير مكتمل هندسيا ويقبل ان يقوم بالتسعير على مشروع يعلم يقينا بسوء ذلك المنتج الهندسي ويسعره كيفما اتفق وهنا نستطيع القول أن ما بني على باطل فهو باطل فبالتالي يسقط آخر الأضلاع في الخلل، كما ذكرنا آنفا أن من أهم أسباب تعثر أو فشل مشروع ما، هو خلل في احد أضلاع المشروع الثلاثة لتكون النتيجة لا محالة تعثر أو فشل ذلك المشاريع.

وقال م. الشقاوي، إن الفساد يحتاج إلى أرض خصبة لكي ينمو ويترعرع، وما تم ذكره من الخلل في الأضلاع الثلاثة يؤدي إلى فوضى تنظيمية بطريقة أو أخرى وكلنا يعلم أن الفوضى مؤسسة للفساد، لذا يجب علينا جميعا الوعي تماما بأهمية القطاع الهندسي في حماية النزاهة ومكافحة الفساد كأحد الأطراف المهمة جداً في فشل أو نجاح مشروع ما فالمنتج الهندسي يعتبر الأهم فمتى ما كان منتجا مكتملا وعلى أعلى المعايير الهندسية فإنه أول خطوات النجاح وإن كان العكس ذلك فإنه أول خطوات التعثر والفشل للمشروع فما بني على باطل فهو باطل، لكي يكون للقطاع الهندسي الدور الإيجابي في حماية النزاهة ومكافحة الفساد يجب علينا في هذه الورشة الوقوف على الحلول التي توجد البيئة السليمة الصحية التي تكافح الفساد وتحمي النزاهة.

في الجانب الآخر، شارك نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أسامة بن عبدالعزيز الربيعة برئاسة جلسة «المقترحات التطويرية وآراء المختصين في القطاع الهندسي في الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية»، المهندس محمد بن عبدالله القويحص، عضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين برئاسة جلسة «دور القطاع الهندسي في حماية النزاهة ومكافحة الفساد».

وناقش المختصون في الورشة ظاهرة الفساد في القطاعات الهندسية وآثاره والأضرار المترتبة عليه وسبل الحد منه، إضافة إلى المقترحات التي تساهم في مكافحة الفساد في العقود الهندسية، وتطوير دور القطاع الهندسي، وتحسين مستوى تنفيذ المشاريع الحكومية.

يذكر أن هذه الورشة تأتي تنفيذاً لما نص عليه تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، من اختصاصاتها، بإقامة الندوات والمؤتمرات حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، والتي تهدف لترسيخ مبادئ النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد، ومد جسور التواصل والتعاون مع القطاعات المختلفة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

40 متدرباً في دورة حقوق المرضى بصحة حائل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

سلطان العايضي - حائل

أطلقت إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة حائل أمس الأول الدورة التدريبية (سياسات وإجراءات حقوق وعلاقات المرضى والتعامل مع الشكوى)، وذلك بحضور أكثر من 40 متدربًا.

وأكد مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى الأخصائي سعود بن مشعان الزعيزع أنه من حق المريض الحصول على كافة المعلومات عن حقوقه ومسؤولياته داخل المنشأة الصحية والحفاظ على خصوصية وسرية معلوماته وتوفير الحماية والسلامة له، وأضاف الزعيزع أن إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة حائل تسعى لتحقيق أعلى معدلات الرضا من

خلال التعامل الفعّال مع شكاوى المرضى والرد بأسرع وقت ممكن، وكذلك تدريب العاملين بمكاتب الإدارة في المرافق الصحية لرفع الكفاءة العلمية والعملية لديهم.

زيادة نسبة الإعانات إلى 6٪ من طلاب المدرسة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140909/Con20140909722021.htm

عبدالله القرني (الرياض)

رفعت مؤسسة تكافل الخيرية نسبة اعانات الطلاب في كل مدرسة، على ألا تقل عن 6 في المائة من اجمالي طلابها بشرط تحقيق الشروط الأهلية للاستحقاق، وكانت النسبة في السابق 5 في المائة فقط.

وبينت المؤسسة أنه تم استبعاد الطلاب الذين يحصلون على اعانات أخرى من وزارة التربية والتعليم، لافتة إلى أنه سيتم ايداع المبالغ في حسابات المدارس مع نهاية الأسبوع الثاني في نهاية الفصل الدراسي الأول وذلك نظرا لانتقال عدد من الطلاب إلى مدارس أخرى غير المدارس المسجلين بها ورغبة في تلافي الإشكاليات المترتبة على ذلك، وللتأكد من تحديث بيانات الطلاب وتثبيتهم في مدارسهم الحالية وفق البيانات المسجلة في نور.

وتضمن خطاب وجهته المؤسسة لإدارات التربية والتعليم عددا من التنظيمات الجديدة لاعتماد وتسليم الاعانات، وجاء فيه أنه تم استلام قوائم الطلاب المرشحين للاعانة من المدارس وتم التحقق من صحة البيانات وتحديد المستحقين بناء على معالجة دقيقة لبيانات الطلاب والعائل حسب بيانات وزارة الداخلية، وذلك بالتعاون مع شركة علم الحكومية.

وجاء في الخطاب أنه تم استخدام عدد من حقول البيانات كمؤشر للاستحقاق للإعانة وهي أعداد العمالة المنزلية وغير المنزلية للطالب والعائل، الدخل الشهري للطالب والعائل، عدد المركبات للطالب والعائل، عدد السجلات التجارية للعائل، ومجموع رأس المال لهذه السجلات، وبينت المؤسسة أنه تم الحصول على هذه البيانات من وزارات الداخلية والتجارة والخدمة المدنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وزادت المؤسسة «من خلال معالجة بيانات الطلاب اتضح أن عددا محدودا منهم لديهم خطأ في رقم الهوية الوطنية أو الاسم لا يتطابق مع بيانات وزارة الداخلية وبالتالي فلم نتمكن من الحصول على بيانات الطلاب وتحديد مستوى استحقاقهم، وستتم خلال الفصل الدراسي الأول اضافة شاشة لنظام تكافل تمكن المدارس من تصحيح هذه البيانات حتى تتم معالجتها وتحديد أهلية الاستحقاق لهؤلاء الطلاب، وسيتزامن ذلك مع فترة المستحقين للاعانة من طلاب الصف الأول»، مضيفة تم استرجاع المبالغ غير المصروفة العام الماضي والموجودة في حسابات المدارس ولم تصرف.

وأكدت أنه يجب على المدارس التي لم توثق تسديد الإعانات سرعة عمل التوثيق، حيث إنه لن يتم تحويل مبالغ اعانات العام الدراسي الجديد للمدارس التي لم تكمل توثيق العام الدراسي الماضي، موضحة أنها مع مطلع الفصل الدراسي الأول من العام 1436/1435هـ ستبدأ في استقبال الاستفسارات والملاحظات من خلال الرقم الموحد (920033951).

الاستعانة بذوي الاحتياجات لتوفير سيارات الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140909/Con20140909722156.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، على بدء استقبال ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة «الشريحة الثالثة» ممن يعانون من فقد تام لوظيفة الطرفين والذين سبق أن تقدموا للحصول على سيارات وذلك لاستطلاع رغباتهم حول المواصفات التي يطلبون توفيرها في السيارات التي ستمنح لهم. وطالبت الوزارة فروعها بالتواصل مع المستفيدين مباشرة أو أولياء أمورهم مع ضرورة مراجعتهم للمراكز التي يتبعونها لتعبئة استمارات الرغبات تمهيداً لحصرها والعمل على تحقيقها وفق المتاح.
وأوضح المتحدث الرسمي بفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أحمد بن عبيدالله الغامدي أن هذه الشريحة من أصحاب الاحتياجات مدركة ويمكنهم قيادة السيارة بأنفسهم، حيث رأت الوزارة أخذ آرائهم حول المواصفات التي يمكن تحقيقها، وتمنى أن يبادر الذين تقدموا بطلبات للحصول على سيارة لمراجعة أقرب مركز لهم للتسجيل.

قلن للمسؤولين عبر "سبق": أبناؤنا المرضى أمانة في أعناقكم.. فلا تهملوهم

أمهات لأطفال "التوحد": نعاني ضعف الإمكانات.. والمراكز تستنزف أموالنا

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/K5kgde

فهد العتيبي- سبق:
أعوام تمضي من أعمار التوحديين بالسعودية وهم يعانون إهمال جميع المؤسسات التي ينتظر الجميع منها أن تؤدي دوراً يُسهم في تخفيف معاناة ضحايا وأسر التوحد. فمن مستشفيات غير مؤهلة بشكل جيد، وأطباء ذوي كفاءات ضئيلة في تشخيص التوحد، إلى مراكز أهلية تستنزف ا لأموال بالهاطل.. فمن أجل التوحدي ضغطت الأسر على أنفسهم رغم قلة المادة، وأدخلوا أبناءهم هذه المراكز التي ينقصها الكادر التعليمي الكفء الذي يرجح المصلحة المادية فوق حاجة ومصلحة "التوحدي".
ضحايا مرض "التوحد" بالسعودية زادت معاناتهم مع تخبط إدارات التربية والتعليم.. فكم تعشم الأهالي بفتح روضات حكومية، تشمل الكل من دون استثناء، لكن فوجئت الأسر بشروط تعجيزية لقبول أبنائها.
تقول والدة أحد ا لأطفال التوحديين بالطائف، وهي "معلمة": سجلت لابني منذ ما يقارب السنتين، وللآن لم يُقبل بالروضة، واشترطوا عليّ توفير "دادة" أو خادمة تأتي مع الطفل، وتدريب ابني على استخدام دورات المياه بنفسه، وكذلك توفير مواصلات له.. وقبلت من أجل مصلحته، ومع ذلك لم يتم قبوله، ولا أعرف لماذا تم قبول أطفال أكبر وأصغر سناً منه وتم استثناء الكثير من التوحديين، وهو من ضمنهم. وقالت: وعدونا بافتتاح روضة في معهد الصم والبكم

سابقاً، ونحن ننتظر، وحين استفسرنا عن موعد افتتاحها فوجئنا بعدم موافقة مدير التعليم على المبنى.
وأضافت: غضب كبير يحمله أهالي الطائف نحو الإهمال وبطء الإجراءات.. فمن يده في الماء ليس كمن يحترق ويكتوي بنار المعاناة يومياً، لا أحد يشعر بحجم تعبنا. مر عامان من الوعود وما زالوا يتخبطون. نريد سرعة في البحث والتجهيز، ونريد قبول أطفالنا دون شروط؛ إذ إن الدول ة كفلت لأبنائنا حق العيش بكرامة، والتعلم من دون محاباة.. وليست من مسؤولياتي أن أوفر لابني خادمة أو أعلمه الاعتماد على نفسه رغم مرضه، والدولة وفرت خدمة مواصلات لذوي الاحتياجات الخاصة، فأين تذهب هذه الأموال ما دام أبناؤنا المرضى لم يستفيدوا منها؟
أمهات أخريات عبَّرن عن الإهمال الذي يطول أبناءهن التوحديين، وأنهن يطالبن بفتح مراكز ليستفدن منها، وينشرن برامج تهدف لتعليم أطفالهن وتعديل سلوكهم، كذلك توفير احتياجاتهن كافة، من دون الاعتماد على الدورات التي لا تجلب الحلول لهن في مواجهة تحديات ذلك المرض.
وناشدن وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل بقولهن: أبناؤنا المرضى أمانة في أعناقكم. أمانينا بين وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة.. وكل وزارة تركل أبناءنا نحو الأخرى بلا رحمة أو ضمير، والمكافآت التي تصرف لذوي الاحتياجات الخاصة أقل بكثير من احتياجاتهم الفعلية، فهل أنتم على علم باحتياجاتهم أكثر منا حين قررتم كم يستحقون وكم يصرف لهم؟!
وأضفن بقولهن: نحن نطالبكم بأن تؤدوا دوركم الذي ائتمنكم الله عليه، فأطفالنا شهداء عليكم يوم لا ينفع مال ولا بنون، فانظروا ماذا أنتم صانعون.. ونحن لا نقول سوى حسبنا الله ونعم الوكيل في كل مقصّر ومفرّط في حقوقنا وحقوق أبنائنا المرضى.
وبعثت عبر "سبق" أمهات أطفال التوحد نداء لخادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - وكل مسؤول عنهم في الدولة بالنظر إلى التوحد في جميع المناطق، خاصة في الطائف، نظراً لما يرونه من تسيب وإهمال، وأنهن على أتم استعداد بمواجهة من يشكك بكلامهن أو يختلق لنفسه ا لأعذار والمبررات. وقلن: لقد طفح الكيل، وسنواجه المهمل لإظهار الحقيقة من أجل مصلحة الأبناء الضائعين.

كشفت الحاجة لتخصيص مصروف شهري للحالات المودعة بها

"مصادر": "دور الحماية" تشتكي من ضعف حراسات الشرطة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/85kgde

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
كشفت تقارير، اطلعت عليها "سبق"، عن رصد صعوبات تواجهها الإدارة العامة للحماية الاجتماعية، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، من ضمنها عدم وجود حراسات أمنية من الشرطة.
وتبين التقارير أن من بين الصعوبات التي تواجهها عدم اعتماد مشاريع إنشاء مبانٍ لوحدات الحماية الاجتماعية في عدد من المناطق، إضافة إلى عدم اعتماد افتتاح دور حماية في مناطق "الباحة، الأحساء، جازان، الجوف، بيشة والحدود الشمالية".
كما بيّنت التقارير أن من الصعوبات التي تواجهها الإدارة عدم وجود حراسات أمنية من الشرطة على دور الحماية الاجتماعية، إضافة إلى عدم تخصيص بدل خطر لموظفي وموظفات الحماية. كما رصدت التقارير احتياج تخصيص مصروف شهري للحالات المودعة في دور الحماية.

قالوا إنهم يستخدمون المركبات في التفحيط وإزعاج السكان

مواطنون: نطالب بعدم السماح لصغار السن بالقيادة.. وفرض أقصى العقوبات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/C5kgde

متعب البقمي- سبق- جدة:
أبدى الكثير من المواطنين انزعاجهم وتذمرهم بسبب سماح بعض أولياء الأمور لصغار السن بقيادة المركبات داخل الأحياء السكنية وفي الطرق الرئيسية، مشيرين إلى أنهم بذلك أتاحوا لهم الفرصة للتفحيط والقيادة بسرعة عالية، وكذلك رفع أصوات المسجلات؛ ما يتسبب في إزعاج الساكنين.
وقال مواطنون لـ"سبق": "نتمنى تجاوب أولياء الأمور مع أنظمة إدارة المرور، وعدم السماح لصغار السن الذين لم يتجاوزا سن الثامنة عشرة بقيادة المركبات، مهما كانت الظروف؛ لأن في ذلك تهاوناً بالأنظمة وبحياة المواطنين".
وأضافوا بأنهم يرغبون من الجهات الأمنية ذات العلاقة القضاء على هذه الظاهرة التي تسببت بحوادث وإزعاج للسكان، وأصبح يعاني منها الجميع.

وناشد المواطنون الإدارة العامة للمرور فرض أقصى العقوبات على أولياء الأمور متجاوزي الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

مجلس القضاء ينصف المرأة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/974509

عالية الشلهوب

أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً، هذا مثل ينطبق على ما صدر من مجلس القضاء الاعلى يوم السبت الماضي ١٤٣٥/١١/١١ بشأن معاناة المرأة الحاضنة من تعسف الأزواج وإنهاء معاناتهم، في الحقيقة بقي موضوع حقوق المرأة

خاصة في مجال الأحوال الشخصيه ردحاً من الزمن أسيراً لاجتهادات بعض القضاة واختلاف نظرتهم من حالة لأخرى في ظل قصور التنظيم الواضح لتنظيم الأحوال الشخصية وعدم وجود تنظيم وقرار واضح للتعامل مع بعض قضايا الأحوال الشخصية للمرأة خاصة في قضية الحضانة، وقد تسبب هذا في ضرر كبير لكثير من النساء عند مراجعة الأحوال المدنية والجوازات وإدارات التعليم والمدارس والسفارات لإنهاء اجراءات الأبناء الذين يدفعون الثمن باهظاً عند انفصال الزوجة، ويواجهون تعقيدات كبيرة لدى الجهات عند معالجة أوضاعهم، وهناك حالات واقعية كثيرة ارغمت بعض الأبناء على عدم الالتحاق بالتعليم في السنوات الأولى وعدم حصولهم على شهادات ميلاد واثباتات شخصية وذلك بسبب تحكم الزوج بزمام الأمور وبقاء الزوجة المسكينه تكابد وتعاني الأمرين وتنهكها مراجعة الدوائر الحكومية بدون جدوى.

هناك حالات مؤسفة تعرضت لها بعض الزوجات وراح ابناؤهن ضحية لتعسف بعض الازواج، ويوجد العديد من القضايا التي يندى لها الجبين من تسلط بعض الازواج ومعاقبة زوجاتهم بمستقبل ابنائهم وتعليق اجراءاتهم واثباتاتهم نكاية بهن، وهذا أمر لا يرضاه الشرع والدين، وللأسف فإن بعض القضاة لا يتفهمون وضع المرأة وحاجتها وضعفها عند التقاضي في بعض الحالات وتصدر الاحكام في الغالب لصالح الرجل والضحية الأبناء انفسهم. وقد سجلت كما ورد في مضمون القرار العديد من حالات التعسف للازواج، والذي ادى بحسب رصد وزارة العدل لحرمان الأبناء المحضونين من حقوقهم المدنيه وتأخرهم في الدراسه اثر المساجلات بين الزوجين، وتشير الاحصاءات أن ٦٠٪ من القضايا في المحاكم السعودية عن المنازعات الزوجية وعدد قضايا النفقة في المحاكم ٦٣٨٦ قضية عام ١٤٣٤ه.

لقد أتى هذا القرار التاريخي من مجلس القضاء الأعلى منصفاً للمرأة ومخففا لمعاناتها، وأكد على أن الحكم الشرعي إذا صار لصالح المرأة الحاضنة وأنها سداد وكفاية فإنها تكمل اجراءات أبنائها من تلقاء نفسها بدون اشتراط وتحكم الرجل كما كان من قبل، بل ان القرار تضمن نصوصاً صريحة تقف في صف المرأه وتمكينها وحفظ ورعاية حق الأبناء ومعالجة الدعاوى الكيدية التي تتم في الغالب بهدف الضغط على الأم الحاضنة لتسليم الأولاد ليس لرغبة الأب فيهم بقدر ما هو التشفي من الزوجة، وفي نفس السياق تم توجيه محاكم الأحوال الشخصية بأن تكون القضايا الأسرية قضايا الجلسة الواحدة والا تتجاوز الأسبوع الواحد.

هناك أمور ايجابية صدرت سوف تساعد المرأة باذن الله في مواجهة مثل هذه الحالات، الشكر كل الشكر لمجلس القضاء على هذا القرار الذي نأمل أن يكون فأل خير وتمكين للمرأة في المجتمع.

قوانين حماية المستهلك مؤشر مباشر لتقدم المجتمعات

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/09/article_884827.html

كلمة الاقتصادية

سيشكل القانون المتوقع صدوره عن مجلس التعاون الخليجي العام المقبل، الخاص بحماية المستهلك، مرحلة جديدة من التعاون بين دول المجلس، ليس فقط من ناحية التنسيق القانوني والإجرائي، بل أيضا من جهة ارتباط هذا القانون بالمستهلك الخليجي وكل مقيم في أي دولة خليجية تنتمي للمجلس. هو قانون يستفيد منه الجميع، ويوفر للمجتمع دعما قويا، وحصانة كبيرة على الصعيد المعيشي؛ فقوانين حماية المستهلك تعتبر مؤشرا مباشرا للتقدم الذي يشهده هذا المجتمع أو ذاك، إلى درجة أن الحكومات في البلدان الراشدة، تستعين بمنظمات وهيئات مدنية أهلية، لتنفيذ القوانين وتطويرها إن لزم الأمر، خصوصا عندما تظهر مستجدات خارج النطاق العام لها، وعلى هذا الأساس، يأتي قانون حماية المستهلك الخليجي، ليدفع في الاتجاه الصحيح لمزيد من التطوير المستقبلي.

لا توجد معوقات في هذا المجال، لأن القانون في حد ذاته واضح ويصب في المصلحة العامة لكل مجتمع خليجي، بمواطنيه ومقيميه، وفي ظل الترابط الإلكتروني والإجرائي المتصاعد بين دول المجلس، فإن تطبيق القانون سيكون سهلا، بما في ذلك عمليات سحب السلع التي تكون خارج المواصفات الحكومية، ومن النقاط اللافتة أن الجهات الخليجية

ستستخدم كل الوسائل للتوعية الاستهلاكية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، التي باتت تشكل جزءا أصيلا من الحياة المعيشية للإنسان في كل مكان تقريبا، ومن أهم النقاط التي يضمنها القانون المذكور، تلك الخاصة بعمليات السحب للسلع المعيبة. فكلما أسرعت السلطات المختصة بسحب هذه السلع، بصورة متناسقة مع بعضها بعضا، كانت الحماية المنشودة للمستهلك عالية الجودة، وسريعة النتائج.

وفي كل الأحوال، يبقى القانون الموحد لحماية المستهلك مهما بكل نقاطه، خصوصا تلك المتعلقة بالأسعار والجودة، المرتبطة بصورة أو بأخرى بالصحة العامة، والأمان الشخصي، ويمكن للسلطات المختصة في كل دول الخليج أن تطلع بسهولة على قوانين مماثلة في العالم، ولا سيما تلك التي قطعت أشواطا طويلة ومتطورة في هذا المجال. كما أن هناك أهمية كبيرة لدور الجهات الأهلية القادرة على التناغم الفوري مع القرارات والقوانين الحكومية الخاصة بالمستهلك، كما أن هذه الجهات تعد مؤشرا صادقا ورئيسا في مجال الاستهلاك والأسواق التي تخدم المستهلك، في بعض البلدان يعتمد المختصون على جهود ربات بيوت في رسم سياسات تتعلق بالمستهلك والأسواق، بل تستخدم السلطات فيها الزوجات في رقابة غير معلنة على الأسعار وجودة السلع، والعوائد السلبية الناجمة عنها.

ولا شك في أن ارتفاع مستوى المعيشة في الخليج، يفتح المجال على ارتفاع معدلات الاستهلاك، وبالتالي التنوع المصاحب للسلع، وفي مثل هذه الحالات، تزداد التجاوزات، وفي أحسن الأحوال ترتفع حدة عدم الالتزام الصحيح بالقوانين الخاصة بحماية المستهلك، ولأن الأسواق في الخليج متشابهة ويمر بعضها على بعض، فإن أي تحرك جماعي على صعيد تطبيق قوانين المستهلك، بما في ذلك الاستدعاء السريع للسلع غير المتطابقة للمواصفات، سيعطي النتائج الإيجابية المباشرة، كما أنه سيضيق الخناق الفوري على هذه السلع، والذين يقفون وراء توريدها إلى دول مجلس التعاون، وفي ظل إغراق السلع الأسواق تضيع عادة معايير الأسعار، وسلامة المنتجات، وكذلك المعلومات الضرورية المصاحبة لها.

وفيما يتعلق بعمليات استدعاء السلع، خصوصا تلك التي تتم بصور متناسقة بين دول المجلس، فإنها تستند في الدرجة الأولى إلى أهمية إزالة أي مخاطر قد تسببها هذه السلع للصحة العامة أو الأمان الشخصي، مثل الأخطاء في السيارات، وتسرب الزيوت من المكيفات والمعدات، والأطعمة الفاسدة وغيرها. إن قانون حماية المستهلك الخليجي، هو ببساطة قانون لحماية المجتمع الخليجي.

أيتام الاحتضان بلا هوية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4013044

كلمة اليوم

رغم ما تبذله وزارة الشؤون الاجتماعية من جهود جبارة لرعاية الأيتام من «مجهولي النسب» وتوفير بيئة أسرية صالحة لهم من خلال «الاحتضان» مما يترتب عليه نشأة اليتيم أو اليتيمة في ظل الأسرة الحاضنة أكثر استقرارا وأماناً، وهو ما يزيل عنه الكثير من ترسبات الماضي، ويجعله ينمو بصحة نفسية وجسدية تؤهله للنجاح والتفوق في كل المجالات ليصبح نافعا لنفسه ولأسرته ولوطنه، ولكن من المؤسف أن عدداً ليس بقليل من هؤلاء المحتضنين قد أكملوا أكثر من عام ولم يحصلوا على هوياتهم من شهادة ميلاد أو بطاقة هوية تمكن الأسر الحاضنة من إصدار وثائق رسمية لهم تثبت هويتهم عند مراجعة المستشفى أو السفر داخل أو خارج المملكة، مما يجعل وجود اليتيم عائقا عن ممارسة الأسر لحياتها الطبيعية كبقية الأسر.

وإذا اضفنا إلى ذلك تأخر معاملات تغيير الاسم ليتوافق مع رغبة الأسرة الحاضنة نجد أن هناك الكثير من الصغار الذين قد تجاوزوا السابعة أو الثامنة دون أن يتم تغيير أسمائهم في الهوية رغم تعبئة البيانات كاملة في جميع السجلات، وهو ما

يحرمهم من السفر مع عوائلهم في كل إجازة لعدم التمكن من استخراج جواز خاص بالطفل أو الطفلة نظرا لعدم اعتماد هويته بالاسم الجديد,
والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تستحق مثل هذه المعاملات «تغيير اسم أو اثبات هوية يتيم» كل هذه السنوات لاعتمادها؟، وما مبررات التأخير بالرغم من حرص حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على تيسير أمور المواطنين جميعاً، والأيتام وذوو الظروف والاحتياجات الخاصة في مقدمتهم؟.

حقوق الإنسان فى العالم

الدول العربية تطالب في مجلس حقوق الإنسان باحترام حق المجتمعات في اختيار القيم والمبادئ المناسبة لشعوبها

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14 ذو القعدة 1435هـ - 9 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4013025

واس – جنيف

طالبت مجموعة الدول العربية باحترام حق المجتمعات في اختيار القيم والمبادئ والنهج المناسب لشعوبها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان .

وقالت الدول العربية في كلمة مشتركة اليوم أمام مجلس حقوق الإنسان ألقاها سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة عبيد سالم الزعابي " إن هناك ظهورا لبعض المفاهيم الجديدة في السنوات الأخيرة تتعلق بالتوجه الجنسي وما يتصل به من سلوك وممارسات غريبة عن المجتمعات العربية وكثير من المجتمعات الأخرى ، وذلك في الوقت الذي تبقي تحديات قضايا حيوية تمس ملايين الأشخاص مثل الحق في المياه الصالحة للشرب والحق في الصحة والتعليم والسكن " .

وأكدت الدول العربية إدانتها الشديدة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، والنهج المنظم الذي تمارسه إسرائيل بالاحتلال الذي كان آخره في قطاع غزة وما أسفر عنه من آلاف الشهداء والجرحى ونزوح آلاف العائلات وتدمير البني التحتية .

ودعت إلى ضرورة وقوف المجتمع الدولي عند مسؤولياته لإنهاء الاحتلال وإحقاق الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعودة لاجئيه ، معربة عن تطلعها للتقرير الذي سيصدر عن لجنة التحقيق الدولية إيمانا منها بأهمية المساءلة إحقاقا للعدالة .

وأعربت عن قلقها إزاء الوضع في سوريا وما يتعرض له الشعب السوري من انتهاكات لا يمكن السكوت عنها ، مؤكدة موقف مجلس الجامعة العربية في هذا الصدد وبشكل خاص إدانة كل أعمال القتل والعنف ضد المدنيين ، مطالبة جميع الأطراف بتوفير المناخ المناسب لإنجاح الجهود المبذولة لإقرار الحل السياسي كأولوية لحل الأزمة السورية .

ودعت المجتمع الدولي لدفع جميع الأطراف في سوريا لاحترام حقوق الإنسان ، وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين وللدول التي تستقبل اللاجئين السوريين لتخفيف الأعباء التي تواجهها تلك البلدان .

وعبرت الدول العربية عن تضامنها ومساندتها لجهود ليبيا في سبيل الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها ، داعية المجتمع الدولي إلى دعم جهود الحكومة الليبية الهادفة إلى إعادة الإعمار والنهوض بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وحول ما تشهده الساحة العراقية ، طالبت مجموعة الدول العربية بضرورة التصدي لأعمال العنف البشعة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية بشتى الوسائل القانونية ، مجددة دعمها للعراق لمساعدته على استرجاع سيادته على كافة أراضيه .

كاريكاتير

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء
14 ذو القعدة 1435هـ - 9
سبتمر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4013215

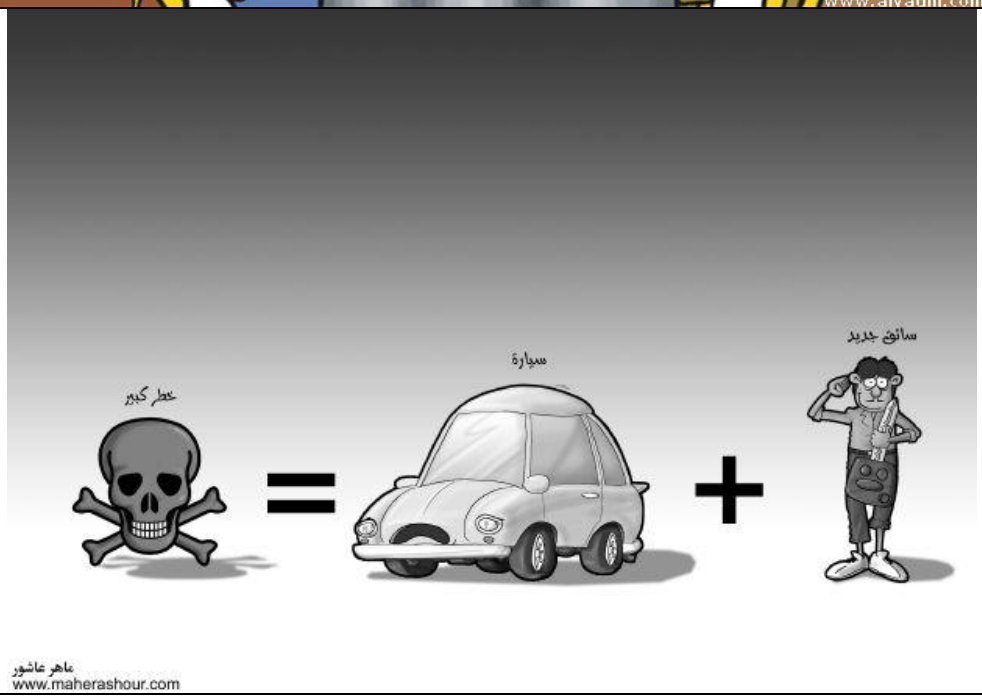

الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
14 ذو القعدة 1435هـ - 9
سبتمبر 2014م

اضغط هنا